

أربعة رؤوس تخلف سليمان في سوريا

طهران - تجتمع العديد من المؤشرات التي تجعل بطرح السؤال بشأن اقتراب انسحاب إيران من سوريا خاصة بعدما كسفت إسرائيل من غاراتها على سوريا لاستهداف ميليشيات إيران، بالإضافة إلى التحول النوعي الذي طرأ على تحركات القوات الإيرانية في سوريا بعد مقتل الجنرال قاسم سليمان قائد فيلق القدس الذراع الخارجي للحرس الثوري الإيراني.

ويتزامن الحديث عن اقتراب انسحاب طهران من سوريا مع حدوث تغييرات أخرى طرأت في العلاقة بين النظام السوري وأهم حلفائه وخاصة روسيا بعدما أشارت تقارير إلى امتعاض موسكو من تغلغل النفوذ الإيراني على قرارات الرئيس السوري بشار الأسد.

لكن هل يمكن الآن لإيران المحاصرة في منطقة الشرق الأوسط أن تتخلى عن شريك استراتيجي كسوريا طالما كان سندا قويا لدورها في المنطقة علاوة على ذلك كيف غيرت طهران تقسيم الأدوار بين قياداتها في سوريا بعد رحيل سليمان.

لقد شكّل اغتيال سليمان في بغداد، بتاريخ 3 يناير 2020، ضربة قاصمة بالنسبة للنشاط الإيراني العابر للحدود، وكان أحد المعطيات الرئيسية في معادلة الصراع الدائر في المنطقة وخاصة في سوريا.

ميدانيا، حدثت تغييرات مكثفة على الوجود العسكري الإيراني في سوريا، بعد تعيين العميد إسماعيل قاني قائداً لفيلق القدس خلفاً لقاسم سليمان، حيث شهدت ست نقاط عسكرية رئيسية في دير الزور والبوكمال، من أصل تسع نقاط، تغييرات متباينة.

كما امتدت التغييرات إلى أربع نقاط عسكرية من أصل سبع نقاط في محافظة حمص، في حين كان التغيير محدوداً جداً على مستوى محافظة حلب، كما لم تلاحظ تغييرات تذكر على النقاط العسكرية الإيرانية في محافظات دمشق وحمّاد ودرعا والرقة.

أما عن طبيعة المناطق التي امتدت إليها التغييرات، فكانت مستودعات للأسلحة تستخدمها الميليشيات الإيرانية، في مناطق البوكمال والميادين ومطار التباس وبحيرة قطبية في حمص، أو مطارات توجد فيها قوات إيرانية، أو يستخدمها حزب الله، كما في مطارات الحمّاد في دير الزور والضبعة في حمص والنيرب في حلب.

وقد شمل الجزء الأكبر من التغييرات التي امتدت إلى النقاط العسكرية الإيرانية، النقاط التي توجد فيها قوات من الحرس الثوري الإيراني وحزب الله، والميليشيات الشعبية الوافدة من الخارج، حيث تم سحب هذه القوات، والاستعاضة عنها بقوات محلية موالية لإيران، من تشكيلات الدفاع المحلي أو الفرقة الرابعة. رهاها، قسمت طهران مسؤوليات سليمان الرئيسية بين أربعة أشخاص أحدهم الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله، وثلاثة من كبار المسؤولين الإيرانيين، هم العميد الجنرال محمد حجازي، نائب قائد فيلق القدس الجديد، والذي تم تكليفه بالاتصال بحزب الله وبمشروع الصواريخ الدقيقة، وعلي شمخاني رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني، والأمير علي حاجي زادة قائد سلاح الجو في الحرس الثوري الإيراني، الذي تعتبره الأجهزة الأمنية الغربية "قنبلة موقوتة".

ويتحمل حاجي زادة مسؤولية إسقاط طائرة الركاب الأوكرانية فوق الأجواء الإيرانية في يناير الماضي.

بعد مقتل سليمان قسمت طهران مسؤولياتها الرئيسية بين أربعة أشخاص من بينهم الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله

ورغم تقسيم مسؤوليات سليمان فإن ذلك يخفف من وطأة التهديد الكبير الذي يواجه مستقبل نشاط إيران الخارجي. من جهة أخرى يعتبر مراقبون أن استمرار الوجود الإيراني في سوريا أصبح باهظ التكلفة بالنسبة لنظام الأسد نفسه، كما زادت وتيرة الضغوط الروسية على دمشق، حيث اعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منذ فترة، وجود الإيرانيين في سوريا عائقاً وعبئاً ثقيلاً وليس رصيماً.

اقتصادياً، ثمة مواجهات تجري في دمشق، طرفاها الظاهران، رامي مخلوف ابن خال رئيس النظام، والذي كان يسمى حتى عهد قريب "خزينة النظام" من جهة، وأسماء الأسد في الجهة المقابلة.

لكن غالبية المطلعين على الشأن السوري، يضيفون بعداً خارجياً لهذا الصراع، حيث تقف روسيا خلف رامي مخلوف، بينما تقوم إيران بدعم رجال الأعمال الذين يحلون محلّه من المقربين منها.

وبالتوازي مع تعاضم دورها في سوريا، قامت إيران بدعم مجموعة من رجال الأعمال السوريين الجدد الموالين لها، منهم مجموعة قاطري ووسيم قطان وسامر الفوز الذي اشترى حصص فندق "فورسيرون" من مخلوف وآخرين.

وتركزت أعمال هؤلاء في استيراد مواد غذائية ومشتقات نفطية بتسهيلات إيرانية، وصفقات نقل النفط من مناطق سيطرة حلفاء أميركا شرق سوريا ومناطق الحكومة.

كما برز دور رجال أعمال شباب، بينهم محيي الدين مهني دباغ وبيسار إبراهيم، في عقود لعل أبرزها واحد لتنشغيل الهاتف النقال في سوريا مع شركة إيرانية تابعة للحرس الثوري الإيراني، وعقد آخر يتعلق بالبطاقة الذكية التي تضبط مشتريات المواطنين.

ورغم الضربات المؤلمة التي تتعرض لها إيران في سوريا، والثمن الباهظ الذي تدفعه لبقائها، ومقتل عدد كبير من نخبة حرسها الثوري هناك، والظروف الاقتصادية والاجتماعية الخائفة التي تعاني منها داخليا، إلا أن هذا لا يعني أنها بوابر الانسحاب من سوريا.

ماذا تريد طهران بإثارة الضجيج في بحر قزوين

استعراض إيراني للقوة يطمح لتحقيق أهداف اقتصادية



حراسة تقتفي أثر طهران

الإسلامية، قبل عام تجاهل دعوة السعودية لحضور مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي في المملكة وفضل زيارة إيران بدلا من ذلك.

ووافقت إيران منذ ذلك الحين على استثمار 4 مليارات دولار في استثمار نفق بطول خمسة كيلومترات يربط العاصمة دوشانبي مع ثاني أكبر مدينة في البلاد بخجند.

لكن بحسب تقرير دورسي فإن أداء السعودية والإمارات كان أفضل إلى حد ما مع أندريجان وأوزبكستان بعدما وافقت شركات مثل شركة تطوير المرافق السعودية "إي.سي.دي.بليو.أي باور"، التي يمتلك فيها صندوق طريق الحرير الصيني حصّة قدرها 49 بالمائة، وشركة "مصدر" الإماراتية أو شركة "أبوظبي فيوتشر إنرجي كومباني" على الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة الأذربيجانية. كما وقعت شركة تطوير المرافق السعودية "إي.سي.دي.بليو.أي باور" مؤخرا اتفاقيات في أوزبكستان بقيمة 2.5 مليار دولار أميركي لبناء محطة للطاقة ومزرعة رياح.

ويخرج تقرير دورسي بخلاصات من أهمها أنه ربما تكمن أقوى ورقة رابحة لإيران في ربط بحر قزوين ببحر العرب، ما يجعلها أمام إمكانية توفير ما لا يستطيع دول الخليج توفيره مثل إمكانية الوصول الرخيص والقصير إلى منطقة المحيط الهادئ الهندي.

وتم ترسيم إيران في جميع خطط البنية التحتية لوسائل النقل التي أقرها الرئيس الأوزبكي شوكت ميرزوييوف. حيث حدد مرسوم صدر في أواخر عام 2017 مسارات وطرقات مختلفة كعوامل رئيسية لخطه، بما في ذلك تمديد خط سكة حديد يربط مدينة ترمذ الأوزبكية بمزار الشريف الأفغاني وأيضا بمدينة هراة الأفغانية، وعندها سيتفرع الخط إلى ميناء بندر عباس الإيراني، وتشابهار، وبازركان على الحدود الإيرانية التركية.

وتقول أوميدا هاشيموفا، محللة في شؤون آسيا الوسطى، "في الوقت الذي تسعى فيه مدينة طشقند الأوزبكية إلى تنوع علاقاتها الاقتصادية، تظهر إيران كذلك في هذه الحسابات. وبالنسبة لأوزبكستان، لا تقدم الموانئ الإيرانية فقط أقصر وأرخص طريق إلى البحر، بل لا يمكن إنجاز العديد من مشاريع السكك الحديدية المستقبلية دون مشاركة طهران في هذه المشاريع".

المسؤولية عن الأمن الإقليمي بينما ركزت الصين على التطوير الاقتصادي. في المقابل يثير التدخل الصيني المتزايد جدل شجع تصدير أيدولوجيات القرن الحادي والعشرين لجمهورية الصين الشعبية كدولة مراقبة وسط المشاعر المتنامية المعادية لـكين نتيجة حملة القمع الوحشية التي تشن ضد المسلمين الأتراك في مقاطعة شينجيانغ الشمالية الغربية.

وتتراجع شعوب دول آسيا الوسطى التي تضررت بشدة من التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا، بين الرغبة في الاستفادة من رغبة الصين في إحياء المشاريع المتعلقة بمبادرة الحزام والطريق، والخوف من أن يؤثر التدخل الصيني على حياتهم.



جيمس دورسي
روسيا ودول الخليج
يراقبان تحركات إيران
في بحر قزوين

وقد أجبرت المشاعر الشعبية دولة قيرغيزستان في وقت مبكر من الوباء على إلغاء مشروع اللوجستيات بقيمة 275 مليون دولار أميركي. ومن ثم استدعت وزارة الخارجية الكازاخستانية السفير الصيني لشرح مقال نشر على موقع صيني على الإنترنت أكد أن الدولة الواقعة في آسيا الوسطى تريد العودة إلى الحكم الصيني.

وكدت وسائل الإعلام في كازاخستان والصين والولايات المتحدة إلى ترك كازاخستان وشأنها بعد أن زعمت وزارة الخارجية الصينية أن فايرس كورونا نشأ في مختبرات تمويلها الولايات المتحدة في البلاد.

رهان على الجغرافيا

يقول جيمس دورسي "لقد فتحت الجهود الإيرانية، مدعومة بميناء تشابهار الممول من الهند والذي يعمل كقناة للصادرات الهندية إلى آسيا الوسطى، هامشا للاستفادة من تنافس القوى الآسيوية الكبرى في المنطقة، بما في ذلك حوض قزوين، وذلك قصد فرض المزيد من المنافسة مع خصوم إيران من الدول الخليجية مثل السعودية والإمارات".

وتأمل إيران في أن تعمل الجغرافيا وشبه القطيعة بين بعض دول آسيا الوسطى والسعودية لصالحها، خاصة بعدما اختار وزير خارجية طاجيكستان سراج الدين مهر الدين، رغم العلاقات المضطربة السابقة مع الجمهورية

كشفت إيران في الأشهر الأخيرة من إثارة الضجيج مجدداً في بحر قزوين في خطوة تحول انتباه القوى الأساسية في المنطقة كروسيا وكذلك دول منطقة الخليج للتركيز على هذه الأنشطة التي يرى فيها مراقبون أنها تنخرط في مساعي طهران للتفيس عن نفسها بعد كل ما تعرضت له في الأعوام الأخيرة من ضغوط دولية للحد من نفوذها. خطوة جديدة تراهن عليها طهران لإقامة علاقات بحرية أوثق مع دول آسيا الوسطى.

لندن - تشير تحركات طهران وأنشطتها العسكرية مؤخرا في بحر قزوين إلى وجود بوادر تمرد إيراني على الاتفاقية التاريخية التي تم توقيعها في عام 2018 بين الخمس دول المطلة على هذا البحر الاستراتيجي والغني بالثروات الطبيعية.

تدفع طهران الآن بعد حصول العديد من المتغيرات في منطقة الشرق الأوسط وخاصة بعدما انتهكتها العقوبات الاقتصادية الأمريكية إلى استعراض قوتها في بحر قزوين، وهو ما من شأنه أن يغضب روسيا التي راهنت عبر اتفاقية عام 2018 على الحد من مطامع طهران بدرجة أولى وعلى تخفيف التوتر الإقليمي بدرجة ثانية.

تحركات متسارعة

تثير المواقف والتصريحات الإيرانية الأخيرة، إلى جانب زيارات كبار القادة للمنشآت البحرية وحوض بناء السفن على ساحل بحر قزوين، علاوة على جهودها الدبلوماسية المتتالية لتشنيد العلاقات مع الدول الساحلية السوفيتية السابقة، انزعاج موسكو على وجه الخصوص وكذلك دول الخليج كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ويرى مراقبون أن قادة إيران بدأوا ينقلبون على الاتفاقية الموقعة عام 2018. فقد أكد الرئيس حسن روحاني خلال القصة التي استضافتها مدينة أكتاو في كازاخستان، وحضرها قادة روسيا وإيران وكازاخستان وأذربيجان وتركمانستان، على وجوب حل خلافات لها أكثر من عقدين لكن الأنشطة الإيرانية الحالية تبرز عكس ما أعلن عنه من مواقف رسمية.

وعلاوة على الهزلة الإيرانية لإظهار القوة وعدم الرضوخ لكل القوى الساعية للحد من أنشطتها المشبوهة في منطقة الشرق الأوسط، فإن البعض من المراقبين يؤكدون أن في تحركات طهران ببحر قزوين أيضا رسائل داخلية، خاصة أن كلا من علي خامنئي وكذلك حسن روحاني كانا قد اتفهما في عام 2018 من قبل تشطاء إيرانيين ببيع حصّة إيران ببحر قزوين إلى روسيا وبالتخلي